

السياق ومقتضى الحال في مفتاح العلوم - متابعة تداولية -

الأستاذ: باديس لهويمل

قسم الآداب واللغة العربية

كلية الآداب واللغات

جامعة بسكرة- الجزائر

ملخص:

يسعى هذا المقال إلى تقديم مقاربة تداولية معرفية للسياق بنوعيه المقامي والمقامي عند السكاكي في كتابه *مفتاح العلوم*، من خلال بيان دور السياق في تحقيق مقاصد المتألف بالخطاب والكشف عنها، وإيصالها للسامع؛ فمفتاح العلوم كتاب بلاغي ركز فيه السكاكي على فكرة المقام ودورها في ضبط المعنى وتحديده، فكشف من خلال ذلك عن أوضاع لسانية مرتبطة بالصياغة اللغوية، وأوضاع غير لسانية منها ما يرتبط بالسامع وأحواله والفائدة التي يتواхها من الخطاب، ومنها ما يرتبط بالمتكلم ومقامات الإنجاز، وهو ما سيتم توضيحه بمقاربة تداولية معرفية تفتح على سياقات متعددة وتوظف آليات مختلفة في سبيل فهم المعنى وتأويله بكافية سليمة.

يعد السياق Contexte أحد أهم المرتكزات التي تستند عليها اللسانيات التداولية في دراستها للغة أثناء الاستعمال؛ فهو أداة إجرائية بدأ الاهتمام بها والتّنّظير لها منذ القدم، ثم عمق البحث فيه علماء اللسانيات الاجتماعية واللسانيات التداولية فأخذ مساراً أعمق في التحليل وبعداً أكبر تجاوز فيه الجانب اللغوي الممحض واتسع ليشمل السياق الاجتماعي والنفسي والثقافي وظهر علماء يقسمون التداولية إلى ثلاثة درجات تتحدد على أساس درجة تشغيلها له، وخاصة تداولية الدرجة الثالثة (أفعال الكلام) التي تستغل على توظيف السياق بعمق في تحليلاتها بحيث⁽¹⁾، يؤدي السياق دوراً هاماً في كشف مقاصد المتألف بالخطاب وتوضيح نوایاه الظاهرة والخفية من أجل إفاده السامع معنى يتواخّه من خطابه، ثم إن للسياق مجالات معرفية متعددة تتوزّع « عبر فضاءات معرفية كثيرة منها ما هو مرتبط بالمتكلم والمتنقلي وشروط الإنتاج اللغوي والزمان والمكان (...) وغيرها».⁽²⁾

والسياق نوعان: سياق لغوي *contexte verbal*, وسياق مقامي *situationnel*; أما الأول فيتعلق بالجانب التركيبي للغة من حيث تحديد معنى الوحدات اللغوية انطلاقاً مما قبلها وما بعدها، وهذا المعنى أشار إليه "جون ديبوا" (Jean Dubois) في "قاموس اللسانيات وعلوم اللسان" (Dictionnaire de linguistique) يقول: «نسمى السياق أو السياق القولي مجموعة النصوص التي فيها تتوضع (تحدد) وحدة لغوية معينة، أي العناصر التي تسبق والتي تلحق هذه الوحدة (حيطها)⁽³⁾؛ إنه مجموع العلاقات الداخلية التي تحكم في دلالة النص وتمح وحداته معاناها السياقي في حين يقصد بالسياق المقامي عند جون ديبوا Jean Dubois «مجموع الشروط الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يتحدد بها مفهوم أو خطاب. إنها المعطيات المشتركة للمرسل والمتنقلي حول الحالة الثقافية والنفسية والخبرات والمعارف لكل واحد منها»⁽⁴⁾

وقد أشار الباحث "تمام حسان" إلى تعرّض البلاغيين العرب للسياق بنوعيه وتحليلهم له في إطار معالجتهم لفكرة "كل مقام مقابل" فوجد أنّهم سبّاقون في ذلك للدرس الأولي بزمن كبير يقول: «ولقد كان البلاغيون عند اعترافهم بفكرة المقام متقدّمين ألف سنة تقريباً على زمانهم لأن الاعتراف بفكerti المقام والمقال باعتبارهما، أساسين متّميزين من أسس تحليل المعنى، يعتبر الآن من الكشوف التي جاءت نتيجة لمغامرات العقل المعاصر في دراسة اللغة»⁽⁵⁾، وهو ما أسمّه في إثراء البلاغة العربية بمظاهر لسانية وغير لسانية تدرس من خلالها اللغة أثناء الاستعمال، مما جعلها تقطع مع الدرس التّداولي في مباحث عديدة أثبتتها عدد من العلماء المعاصرین واعترفوا بوسائل القربي بين البلاغة العربية واللسانيات التداولية نحو صلاح فضل الذي يقول: «ويأتي مفهوم التّداولية ليغطي بطريقة منهجية منظمة المساحة التي كان يشار إليها في البلاغة القديمة بعبارة (مقتضى الحال) وهي التي أنتجت المقوله الشهيره في البلاغة العربية (لكل مقام مقابل)».⁽⁶⁾

ولعل هذا ما نجده واضحاً عند أبي يعقوب السكاكى (ت 626هـ) في كتابه "مفتاح العلوم"، حيث عني بظاهرة السياق أيّما عنایة حتى أنّ "فكرة" مقتضى الحال، كانت تؤطر عمله في كثير من مباحث المفتاح، فجعل منها أساساً لمعرفة قصد المتكلّم من خطابه، وتحديداً له سواء في إجراء الخطاب على أصل الاستعمال، فيعبر المتكلّم عن قصده بحسب مقتضى الظاهر، أو في تجاوز ذلك لمعان ثوان يجري فيها الكلام لا على

مقتضى الظاهر، والمقام هو الذي يضمن سلامة المعنى وتحقق الفائدة لدى السامع، ولذلك عَدَ الباحث "عبد الملك مرناض" مصطلح "مقتضى الحال" عند السكاكي يكافئ دلاليًا في اللسانيات الحديثة مصطلح "تداولية اللغة" يقول: «ونلاحظ أن مفهوم السياق البلاغي تتنازعه نزاعتان اثنان إحداهما "المرجع" وإحداهما الأخرى "تداولية اللغة" أو ما في حكمه أو ما يطلق عليه أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي (ت 626هـ) مقتضى الحال».⁽⁷⁾ ففكرة مقتضى الحال والمقام أو السياق عموماً، بما يضمه من صفات للمتكلم وعاداته ومقاصده وإشاراته الجسمية، وكذا السامع وصفاته وعاداته ومستواه، والزمان والمكان...، ذات أبعاد تداولية بارزة تظهر من خلال إسهامها في تحديد دلالة الفعل الكلامي الإنجازي المباشر وغير المباشر وفهمها، وهو ما أكدته جون "أوستين" بقوله: «إن مسألة الأغراض والمقاصد في التألفت بالعبارة وما يحتف بها من سياق قرائن الأحوال، هي مسألة لها خطرها و شأنها».⁽⁸⁾

فعلى المتكلّم أثناء تعبيره عن قصدّه، مراعاة قرائن الأحوال ومقامات الكلام وإصدار كلامه بحسب المقتضى كي يضمن لقصدّه الوصول، وتحقيق الفائدة لدى السامع، لأنّ السامع يستند للمقام وقرائن الأحوال في كشف المعنى المقصود من الكلام، وذلك في عملية عكسية يقوم بها، يكون للسياق فيها دور فعال في توجيهه لمقاصد المتكلّم من خطابه.

وتتبّدّى عناية السكاكي بفكرة مقتضى الحال أو المقام⁽⁹⁾ من خلال ربطه الصياغة اللغوية (صرفية ونحوية) بالسياق والمقام، مما جعل مقياس الكلام عند السكاكي في باب الحسن والقبول، بحسب مناسبة الكلام لما يليق به (مقتضى الحال)؛ «إإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم فحسن الكلام تجريده من مؤكّدات الحكم وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك فحسن الكلام تحليه بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفاً وقوه. وإذا كان مقتضى الحال طي ذكر المسند إليه فحسن الكلام تركه وإن كان المقتضى إثباته على وجه من الوجوه المذكورة فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب، وكذلك إن كان المقتضى ترك المسند فحسن الكلام وروده عارياً عن ذكره، وإن كان المقتضى إثباته مختصاً بشيء من التّخصيصات فحسن الكلام نقله على الوجوه المناسبة من الاعتبارات المقوم ذكرها»⁽¹⁰⁾.

فالذى يلاحظ على حديث السكاكي السابق هو تعدد مقتضيات نظم الكلام وتتوّعها فالمتكلّم ليس حرا تماماً في إنتاجه لجمله وخطاباته، حيث يخضع إلى مقام السامع وما يكتفه من أحوال حتى يتحقق الفائدة المرجوة من تلفظه بالخطاب مستعيناً بما تقدّمه له البلاغة من تراكيب بلغية وتصورات فنية تساعده على نقل مقاصده في مختلف الظروف والأحوال، وعلى أساس ذلك يكون حسن الكلام، فتحذف عناصر من الجملة إن اقتضى المقام الاختصار وتثبت عناصر أخرى في مقام آخر.

والبلّيغ هو الذي يتقن التصرف في كل المقامات والأحوال، ولذلك يجب أن يكون متوسعاً في العربية ووجوه استعمالها في المقامات المختلفة فيعرف ما يصلح في كل مقام من المقامات، وهو ما ينعكس في صياغته اللغوية.

واستناداً لهذا السياق بنوعيه المقالى والمقامى ينطلق المتكلّمى فى كشف قصد المتألف بالخطاب، حيث تشكّل أدوات النصّ اللغوى وخصائص الترتكيبية إضافةً لما يكتفى النص من أحوال، قرائن مساعدة في كشف المقاصد والأغراض التّوّاقعية للكلام فإذا «كان كلّ متكلّم باللغة إنما يهدف بكلامه إلى غرض ما وينحو في كلامه نحو مقصد ما، فإنّ كلامه يحمل غرضه ومقصده في ثباته ويصبح الدور الأساسي للمتكلّم هنا أن يقوّى بعملية في اتجاه معاكس خالضاً في نصّ الكلام ليصل إلى مراد المتكلّم»⁽¹¹⁾

فالمتّلقي يستند إلى معطيات السياق والمقام في بحثه عن قصد القائل (المتكلّم) وخاصة إذا كانت القوة اللّزومية متّسعة بحيث تتجاوز معانى المفردات التي يتركب منها القول معجمياً ودللياً.

وبالعودة إلى نصّ السكاكي السابق نجد أنّ ما أجمل الحديث فيه عن الأحوال والمقتضيات قام بتفصيله في باب المعاني في أربعة فنون كالتالي: في تفصيل اعتبارات الإسناد الخبرى، ثم في تفصيل اعتبارات المسند إليه ثم تفصيل اعتبارات المسند والرابع في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل والإيجاز والإطناب، وجعل من فكرة مقتضى الحال بما تضمّنه من سياقات ومقامات، الأساس الذى تدور عليه مباحث علم المعاني السابقة كلها.

ولعلّ مرد ذلك عند السكاكي إلى ما تنسّم به فكرة مقتضى الحال من مرونة بحيث لا تقيد المتألف بالخطاب بقوالب وأنماط معينة، وإنما تفتح له مجال الاختيار للتّعبير عن مقاصده فيوظّف من التراكيب وخصائصها ما يراه مناسباً لما يكتفى الكلام من ظروف

وأحوال⁽¹²⁾، وتعكس بعض جوانبه في ما عَبَر عنه السَّكاكِي بـ"الخروج عن مقتضى الظاهر" أو "الخروج على خلاف مقتضى الظاهر".

من ذلك مثلاً ما أورده السَّكاكِي في دراسته لظاهرة التَّقْدِيم والتَّأْخِير حيث يرى أنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياق اللغوی من جهة ومراقبة مقتضيات الأحوال من جهة أخرى وأنَّ هذا التقديم والتأخير يكشف عن قصد المتكلم وغرضه من خطابه، ففي « قوله تعالى: ﴿لَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾⁽¹³⁾ يقولون آخرت صلة الشهادة أولاً وقدّمت ثانياً لأنَّ الغرض في الأول إثبات شهادتهم على الأمم وفي الآخر اختصاصهم بكون الرَّسُول [صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] شهيداً عليهم»⁽¹⁴⁾.

فالسَّكاكِي يشير بوضوح لارتباط التقديم والتأخير بالجانب الدلالي والتداولي وما يقتضيه من ارتباط ترتيب عناصر الجملة بهذه الطريقة بالمعنى المقصود، استناداً للسياق العام الواردة فيه الآية الكريمة.

ومما يبيّن كذلك عنایة السَّكاكِي بدور السياق اللغوی في تحديد قصد المتكلم والإسهام في إفادة السَّامِع معنى ما، تفسيره لآيتين كريمتين على وفق معطيات السياق يقول: «وَلَهُ دُرٌّ أَمْرَ التَّنْزِيلِ وَإِحاطَتْهُ عَلَى لَطَافِ الاعتباراتِ فِي إِپَرَادِ المعنىِ عَلَى أَنْهَاءِ مُخْتَافَةِ بحسبِ مقتضياتِ الأحوالِ وَلَا تَرَى شَيْئاً مِنْهَا يَرَاعِي فِي كَلَامِ الْبَلَاغَاءِ مِنْ وَجْهِ لَطِيفٍ، إِلَّا عَثَرْتَ عَلَيْهِ مِرَاعِيَ فِيهِ مِنْ أَلْطَفِ وَجْهَهُ، وَأَنَا أَلْقَى إِلَيْكَ مِنَ الْقُرْآنِ عَدَةً مِمَّا نَحْنُ فِيهِ لَتَسْتَضِيءُ بِهَا (...). قال عَزَّ مِنْ قَائِلٍ فِي سُورَةِ الْقَصَصِ فِي قَصْةِ مُوسَى ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى﴾⁽¹⁵⁾ فذَكَرَ المَجْرُورَ بَعْدَ الْفَاعِلِ وَهُوَ مَوْضِعُهِ، وَقَالَ فِي "بِسْ" فِي قَصْةِ رَسُولِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى﴾⁽¹⁶⁾ فَقَدِمَ لَمَا كَانَ أَهْمَّ، بَيْنَ ذَلِكَ أَنَّهُ حِينَ أَخْذَ فِي قَصْةِ الرَّسُولِ اشْتَمَلَ الْكَلَامُ عَلَى سُوءِ مُعْالَمَةِ أَصْحَابِ الْقَرِيَّةِ الرَّسُولِ وَأَنَّهُمْ أَصْرَوْا عَلَى تَكْنِيَّبِهِمْ، وَانْهَمَكُوا فِي غُرَبَيْتِهِمْ مُسْتَشِرِينَ عَلَى بَاطِلِهِمْ، فَكَانَ مَظْنَةً أَنْ يَعْلَمَ السَّامِعُ عَلَى مَجْرِيِ الْعَادَةِ، تَلَكَ الْقَرِيَّةَ قَائِلًا: مَا أَنْكَدَهَا تَرْبِيَةُ، وَمَا أَسْوَاهَا مَنْبِتًا»⁽¹⁷⁾

فالقصد من تأخير الفاعل في الآية الثانية لفت السَّامِع (متلقي الخطاب) إلى سوء معاملة أهل القرية للرَّسُول وتكتيّبِهِم لهم باصرار، وبالتالي القصد هو بيان سوء معاملة أهل القرية وبغضها، فكان السياق اللغوی كاشفاً لذلك ودالاً على المعنى لتحقّق الفائدة لدى السامِع.

وهو ما فتّئت تؤكّد اللّسانيات التّداولية، فهذا "أوستين" يرى «أنّ ما نستعمله من ألفاظ ينبغي أن نرجع» في بيان معانيها ولغالية تأولها» إلى سياق الكلام ومقتضى الحال الذي وقع فيه تبادل التّخاطب اللّساني أو وروده فيه على وجه مخصوص»⁽¹⁸⁾.

هذا بالنسبة للمتكلّم أمّا السّامع فينطق، كما أشرنا، من عكس العمليّة حيث تكون دلالة المقال على ضوء المقام، كأشفة لقصد القائل/ المتكلّم؛ فكلّ متكلّم باللغة إنما يهدف بكلامه إلى التّعبير عن قصده مراعياً في ذلك مقامات الكلام وسياقاته؛ فينطق المتكلّم منشئ الخطاب من المعنى إلى المبني وينطلق المتنافي للخطاب (السامع) من المبني إلى المعنى، ويرتكز الطرّفان ضماناً لنجاعة التّواصل بينهما على معطيات السياق المقاولي والمقامي.

وهو ما يؤكّد "فرانسوا لاترافيري" (François latraverse) حيث يرى أنّ «استعمال اللغة من منظور التداولية غائي، فالكلام يتم لتحقيق غاية ما أو هدف معين أو إشباع حاجة محددة أو الحصول على فائدة. فإذا تستعمل اللغة للأغراض والمقاصد والمأرب ذاتها بصفة فعلية وعملية في سياقات مختلفة ومقامات متباعدة»⁽¹⁹⁾.

ولم يفت السّاككي تأكيد هذه الفكرة التداولية بكلّ أبعادها حيث نجده تحت عنوان فرعى "لكلّ مقال مقال"، يبيّن لنا في نصّ نفيس دور السياق بنوعيه، وبخاصّة مقتضى الحال، في كشف مقاصد المتكلّمين وتأطيرها أثناء الإنجاز اللّغوي، وكذا دور السياق في تحقيق الإلّفادة لدى السّامع منطلاً من معطيات علم النحو (أصل المعنى) ليصل إلى المعاني الثّواني في علم المعاني ودلالاتها الضّمنية، يقول: «لا يخفى عليك أنّ مقامات الكلام متباينة فمقام التشكيك ببيان مقام الشّكائية ومقام التّهيئة ببيان مقام التعزيزة، ومقام المدح ببيان مقام الذّم ومقام التّرغيب ببيان مقام التّرهيب، ومقام الجد في جميع ذلك ببيان مقام الهزل وكذا مقام الكلام ابتداء بغاير مقام الكلام بناء على الاستخار أو الإنكار ومقام البناء على السّؤال بغاير مقام البناء على الإنكار، جميع ذلك معلوم لكلّ لبيب وكذا مقام الكلام مع الذّكي بغاير مقام الكلام مع الغبي وكلّ من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر، ثم إذا شرعت في الكلام فكلّ كلمة مع صاحبتها مقام ولكن حد ينتهي إليه الكلام مقام، وارتقاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق، وهو الذي نسمّيه مقتضى الحال»⁽²⁰⁾.

يصبّ هذا النصّ القيّم في صميم اللسانيات التّداولية ويكشف عن أوضاع لسانية مرتبطة بالصّياغة اللّغوية، وأخرى غير لسانية منها ما يرتبط بالمتّكلّم ومقاصده ومنها ما يرتبط بالسامع وأحواله والفائدة التي سيجيئها من الخطاب، هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد السّكاكى يميز بين: مقامات الكلام وتدلّ في الأغلب على الأغراض والمقاصد التي يساق لها الكلام نحو التشكّر والتّعزّية والتّهنئة والتّرهيب والتّرغيب التي من أجلها ينبعج المتنفّظ بالخطاب نصّه. ومقتضى الحال ويشمل الخصوصيات والاعتبارات القائمة بالكلام فييرتبط بخواص تراكيب الكلام حيث يختار المتّكلّ من التّراكيب البليغة ما يناسب قصده من الكلام في ظل المقامات والأحوال الخاصة التي يصدر فيها خطابه⁽²¹⁾. ولذلك فإنّ مقتضى الحال أشد ارتباطاً بخواص تراكيب الكلام التي يبحثها علم المعاني كونها أساساً تتحقّق من خلاله مقاصد المتّكلّ وتنكشف، ولذلك فإنّ علم المعاني «عادة ما يهتمّ بخواص التّراكيب التي تكون دليلاً على مقصد المتّكلّ وغايته من كلامه، فعلم المعاني عند البلاغيين ليس علم التّراكيب بل هو علم خواص التّراكيب»⁽²²⁾ التي توصلنا إلى عرض المتّكلّ من كلامه، فالوظيفة التّداولية لعلم المعاني تختص ببناء الحدث اللّغوي (المقال) من خلال اختيار التّراكيب المناسبة والمقام. واختيار قوانين النحو الملائمة وتنظيم المحتوى بطريقة منطقية تتّسق ضمن عملية الاتصال اللّغوي بأكملها.

وما تركيز السّكاكى على دور السياق بنوعيه في كشف مقاصد المتّكلّمين من خلال ما توفره البلاغة العربية إلا من أجل الوصول إلى الغاية الأسّمى من مشروعه لعلم الأدب وهو «الشّغف بالتأقى لمراد الله تعالى من كلامه»⁽²³⁾ والوقف «على تمام مراد الحكيم تعالى وتقديس»⁽²⁴⁾، فمقتضى الحال عند السّكاكى أن يكون الكلام مصادفاً لما يليق به من قصد ومقام، وهو الأمر الذي يدعو المتّكلّ إلى اعتبار خصوصيّة ما تناسب قصده من كلامه في ذلك المقام، وتلك الخصوصيّة هي مدار عناية علم المعاني ووظيفته.

ويشير السّكاكى في نصّه السابق الذي يكشف عن كثير مما يتبنّاه اليوم المشتعلون في حقل الدلالة والأسلوبية ولسانيات النص والتّداولية، إلى أنّ بنية الخطاب اللّغوي تختلف بحسب مقاصد المتّكلّمين وتغييرات المقام ولذلك كان لكل مقام مقال وكل تغير في المقام والقصد يتبعه تغيير في الصّياغة اللّغوية (خواص التّراكيب).

كما التفت السّكاكى إلى كلّ ما يحيط بالعملية التّواصيلية من سياق ومقام وخطاب وظرفه (مخاطب ومخاطب)، ووصل إلى أنّ مقامات الكلام مختلفة وكذا أنماط الاستخدام

اللغوي وأشكاله تختلف وتتنوع بحسب العلاقات الاتصالية ومقتضيات هذا الاتصال، من مقام المتكلّم إلى مقام السامع ومقام الكلام وبيانات وروده، فخطاب الذكي مثلاً يغاير خطاب الغبي وخطاب المتفق يغاير خطاب العامي من الناس حتى يحقق الخطاب أغراضه التّوأمية والإقناعية، فللمقام بكل ما يحمله من عناصر دور كبير في ممارسة الخطاب الإقناعي وإنجازه انتلافاً من قصد المتكلّم وانتهاء بإفادته السامع معنى أو إقناعه والتأثير عليه. ولذلك يبدأ السكاكي حديثه عن المقام بتأكيده فكرة "مقتضى الحال" يقول: «ولا يتضح الكلام في جميع ذلك اتضاحه إلا بالتعريض لمقتضى الحال»⁽²⁵⁾ ثم يشرع في تحديد فكرة المقام عنده كما أشرنا في النص السابق ويمكن أن نستخلص منها تصنيفا رباعياً للمقام⁽²⁶⁾:

1- مقامات الكلام بحسب مقاصد المتكلّم وأغراضه: مثل التّشّكر والشكّاوية والتهنئة والتّعزية والمدح والذم والتّرغيب والتّرهيب وظهور في قول السكاكي: «مقامات الكلام متفاوتة فمقام التّشّكر ببيان مقام الشّكّاوية ومقام التّهنئة ببيان مقام التّعزية، ومقام المدح ببيان مقام الذم ومقام التّرغيب ببيان مقام التّرهيب، ومقام الجد ببيان مقام الهزل»⁽²⁷⁾.

فالملاحظ أن الأغراض التي يساffect لها الكلام تكون ضمن أفعال كلامية منها: أفعال كلامية إنجازية متضمنة في القول نحو التّشّكر والشكّاوية والتّعزية (...) ومنها أفعال تأثير بالقول نحو التّرغيب والتّرهيب.

والقصد في اللّسانيات التداولية أساس التّواصل والتّبليغ فلا تواصل دون قصدية إنها «المصطلح العام لجميع الأشكال المختلفة التي يمكن أن يتوجّه بها العقل أو يتعلق نحو الأشياء أو الحالات الفعلية في العالم»⁽²⁸⁾، وتشتمل كل ضرورة الاعتقادات والرغبات والحب والمدح والذم والمخاوف والأمال.

2- مقامات الكلام بحسب المخاطب (الإفادة): إذ لا تتحقق الإفادة من الخطاب ما لم يراع المخاطب مقام مخاطبه فخطاب الذكي يغاير خطاب الغبي وخطاب خالي الذهن يغاير خطاب الشاك المتردد ولذلك قال السكاكي: «مقام الكلام ابتداء بغاير مقام الكلام بناء على الاستخار أو الإنكار ومقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي ولكن من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر»⁽²⁹⁾.

ومن أهم مباحث العناية بالمخاطب ومقامه في المفتاح نجد الفن الأول من علم المعاني (تفصيل اعتبارات الإسناد الخبري) ويضم عناصر تداولية مهمة: المخاطب

والمخاطب ومدى مطابقة الخبر للواقع من عدمها وعلاقة ذلك بقصد المُحْبِر والغاية من الخبر» فنّمة غيابات تتصل بالمخبر وأخرى بالمخبر ويتغيّر الخبر حسب أحوال وظروف وأغراض وموافق كل منها فهو علامة على وجهة نظر المُحْبِر ومقصده الذي يتکيف أو لا يتکيف مع موقف المُحْبِر وهدفه دلالاته التّداولية (التضمنية والالتزامية) مندمجة بدلاته المطابقة ومدركة من قبل المُحْبِر به»⁽³⁰⁾.

فلا يمكن للمخاطب أن يجنيفائدة من خطاب المتكلّم ما لم يتم مراعاة حاله بما يشمله من مستوى عقلي وثقافي ومكانة اجتماعية ودرجة مقبوليته لما يلقى إليه حيث يفترض بتراكيب الكلام وما تحويه من أفعال إنجازية أن تكون مطابقة لمقتضى الحال حتى نقول إن المخاطب أفاد مخاطبه معنى ما وضمن وصول قصده له ولعل هذا السبب هو الذي جعل موضوع علم المعاني عند السّكاكِي تتبع أحوال العلاقات الإنسانية في الجملة وبيان ما تؤديه من فائدة للمخاطب بحسب المقام الواردة فيه. وبعبارة أخرى؛ موضوع علم المعاني دراسة العلاقة بين تراكيب الكلام ومقتضى الحال، حيث يفترض بتراكيب الكلام الصادرة عنّ له فضل تمييز ودرایة (صاحب الكفاية الأدبية)، أن تكون مطابقة لمقتضى الحال حتى نقول إنه أفاد المخاطب معنى ما ونقل قصده لمخاطبه، والناتج من علاقة المطابقة بين تراكيب الكلام ومقتضى الحال هو الإفادة والاستحسان خطاب المتكلّم⁽³¹⁾.

فهمّة صاحب علم المعاني دراسة مدى نجاح المتكلّم في تحقيق المطابقة بين خواص تراكيب الكلام، التي سماها الجرجاني قبل السّكاكِي "معاني النّحو" ومقتضى الحال استناداً لمرجعية لغویة مشتركة بين المتكلّم والسامع، فإذا تحققت المطابقة أفاد المتكلّم السامع معنى وجعله يستحسنـه ويقتنـع به وبذلك «وظيفة علم المعاني تزيد عن وظيفة النّحو بثلاث مراتب زيادة الفائدة والاستحسان والإقناع»⁽³²⁾.

فالإفادة عند السّكاكِي قرينة تداولية مهمة في تحقيق إنجازية الخطاب وضمان نجاعته التّواصلية، وعلى أساسها يتحدد موضوع علم المعاني، وهو ما فتّحت تؤكّده حديثاً اللّسانيات التّداولية، حيث يقول الباحثان "دان سبربر" (Dan Sperber) و"ديردر ولسن" (Deirder Wilson) «إنّا نعترف بأنّ كل الأحكام تتّطوي تحت مسلمة الإفادة التي هي أكثر دقة وصحّة من الأحكام الأخرى»⁽³³⁾.

والإفادة في مفتاح العلوم كما رأينا تكمن في النّظر في أحوال المخاطبين أثناء الحديث وحال الخطاب وبخاصة المخاطب « فمن المعلوم، كما يقول السكاكي، أنَّ حكم العقل حال إطلاق اللسان هو أن يفرغ المتكلّم في قالب الإفادة ما ينطق به تحاشياً عن وصمة اللاحقة، فإذا اندفع في الكلام مخبراً لزم أن يكون قصده في حجمه بالمسند للمسند إليه في خبره ذاك إفادته للمخاطب متعاطياً مناطها بقدر الافتقار»⁽³⁴⁾.

فحصول الفائدة لدى المخاطب، يعدّ مبدأً مهمّاً، وغرضًا تواصلياً على المتكلّم مراعاته أثناء إنجازه لخطابه، وتلفظه بكلامه، ولا يكون ذلك إلاّ من خلال مراعاة مقامات الكلام بحسب المخاطب من حيث كونه ذكياً أو غبياً، خالي الذهن أو سائلاً أو منكراً، فإذا ألقى خبره مثلاً لمن هو خالي الذهن مما يلقى إليه لم يحتاج إلى تأكيد كلامه (المتكلّم) لكونه أعرف من مخاطبه بموضوع الخطاب، فيكون ضرب الكلام ابتدائياً خالياً من المؤكّدات لأنَّ متلقيه يستقبله ويستحسنـه (تحقق الفائدة) أما إذا توجه المخاطب بخبره لمتردّد شاكًّ فيه وجب لكي تتحقق الإفادة لدى المخاطب أن يرعى هذا المقام فيؤكّد المخاطب خطابه بمؤكّد واحد يقطع شك المخاطب باليقين ويقنعه بالخبر ويسمّي طلبياً، أمّا إذا كان المخاطب منكراً لحكم الخبر وحاكمـاً فيه بخلافه استلزم ذلك تأكيد الكلام بأكثر من مؤكّد كي يقنع ويتم التأثير فيه فيغيّر حجمه عن الخبر وينتقلـه، ويسمّي هذا الضرب إنكارياً.

مراعاة مقامات الكلام بحسب المخاطب لها دورها في تحديد درجة إنجازية الأفعال الكلامية الموجّهة له، ولا يتحقّق الغرض التّواصلي للمتكلّف بالخطاب إلاّ إذا راعى درجة إفادة مخاطبه فيكون « متعاطياً مناطها بحسب الافتقار»⁽³⁵⁾ حيث إنَّ تحصيل الفائدة يختلف من متلقٍ آخر ولا تكون متساوية، وما على المتلقف بالخطاب إلاّ أن يفيد مخاطبه بحسب درجة حاجته، فمقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي.

3- مقامات الكلام بحسب السياق: والمقصود به الجانب اللغوي المرتبط ببنية الخطاب وشكله الذي يضمّ وحدات لغوية تنظم فيما بينها (خواص تركيب الكلام)، بحسب مقتضيات التواصل إذ « لكل كلمة مع صاحبها مقام»⁽³⁶⁾.

فالسقاكي يؤمّن بأنَّ مقاصد المتكلّمين لا يتم تحديدها إلاّ بالاستناد لقرائن نصيّة تركيبية في الكلام، هي التي اصطلاح عليها حديثاً (Contexte verbal) وتحتلّ مركزاً مهما في اللسانيات النصيّة والتّداولية، لكون القصد لا يتجلّس إلا باللغة؛ فالصنعة أو

(37) استعمال آليات معينة في إنتاج الخطاب لا تكون إلا من أجل تحقيق مقاصد معينة» فاللغة هي مجال كشف المقاصد من خلال ما تعكس من اختيارات للمتكلمين بها في خواص تركيبية تتلاءم مع مقاصدهم ومقامات الأحوال التي ينجزون فيها خطاباتهم وهذا ما يسمى بالسياق المقالي بما يضمه من حذف وذكر وتعريف وتنكير وتقدير وتأخير وفصل ووصل والتفات «فإن كان مقتضى الحال طي ذكر المسند إليه فحسن الكلام تركه وإن كان المقتضى إثباته على وجه من الوجوه المذكورة، فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب، وكذا إن كان المقتضى ترك المسند فحسن الكلام وروده عاريا عن ذكره وإن كان المقتضى إثباته مختصا بشيء من التخصيصات فحسن الكلام نظمه على الوجوه المناسبة من الاعتبارات المقدم ذكرها وكذا إن كان المقتضى عند انتظام الجملة مع أخرى فصلها أو وصلها (...) فحسن الكلام تأليفه مطابقا لذلك»⁽³⁸⁾.

فالاعتبارات السابقة ذكرها تمثل خواص تركيبية يختار منها الناظم أو المتألف بالخطاب ما يتلاءم مع مقاصده ويستعملها في تراكيبه بحسب المقامات الخاصة التي يكون فيها مع مخاطبه، وهذه الاعتبارات أو خواص التراكيب بعدما أوردها السكاكي إجمالا قام بتفصيلها في معاجلته لفنون الخبر الأربع وبيان مقتضى الحال لكل منها.

فالسياق الذي يعالج السكاكي هنا هو سياق نصي تداولي لأن النص يحوي بني لغوية ذات خواص ترتبط بمقامات إنجازها يحمل من خلالها النص وظائف عديدة، ويقوم السياق التداولي بتأويلها في شكل أفعال كلامية تعبير عن المقاصد والأغراض التواصلية التي أجزت للتعبير عنها، نحو الشك والشكالية والتنهئة والتعزية والمدح والذم والترغيب والترهيب.

4- مقامات الكلام بحسب الموقف: ويقصد به الموقف الذي تتحدد فيه عملية الكلام حيث لا يحسن أن نوجز في مقام التفصيل، ولا أن نطيل في مقام الإيجاز فكل حد ينتهي إليه الكلام مقام، وكل موقف نظم مناسب له وتركيب بلاغي يقتضيه وهو ما فصله السكاكي في معاجلته لمبحث الإيجاز والإطناب والمساواة.

ويشمل سياق الموقف جميع ما يتصل بأحوال المخاطبين وحياتهم اجتماعيا وثقافيا وهو ما كان للسكاكي فيه إشارات واضحة حين حديثه عن أنواع الجامع (علقي ووهمي وخالي) حيث تشكل جهة الجمع لديه أحد مبادئ الوصل المهمة فيجب فصل

الجمل إذا لم يكن بينها ما يجمعها من جهة العقل أو الوهم أو الخيال، وهو ما يعدّ من صميم قضية السياق التفافي والاجتماعي ودورهما في إنتاج الخطاب واستعماله.

وقد قدم السكاكي في ذلك مثلاً في ثلاثة أشخاص مختلفي المهنة⁽³⁹⁾ يصفون الكلام كل بحسب وعائه الثقافي مثلاً في مهنته ولغة الخاصة التي تتعكس من خلالها، ثم قدم السكاكي مثلاً توضيحاً مهما من القرآن الكريم، في قوله تعالى: «أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْلِ كَيْفَ خُلِقَتْ، وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ، وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِيَّتْ، وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ»⁽⁴⁰⁾.

فإذا لم يكن الإنسان من الأعراب الذين يعيشون في البوادي، ويربون الإبل والأغنام، أو من يعرفون ما يتعلق بحياتهم، لن يستطيع إدراك سر الجمع بين الإبل والسماء والجبال والأرض ويستغرب ذلك، «بعد التعبير عن خياله في مقام النظر، ثم لبعده في خياله عن السماء، وبعد خلقه عن رفعها وكذلك الباقي»⁽⁴¹⁾.

لكن إذا عرف حياة العرب بمختلف جوانبها ونواحيها الاجتماعية سيزول عجبه من هذا الجمع ذلك أن «أهل الوير إذا كان مطعمهم ومشروبهم وملبسهم من الماشي كانت عنيتهم مصروفة لا محالة إلى أكثرها نفعاً، وهي الإبل ثم إذا كان انتفاعهم بها لا يتحصل إلا لأن ترعى وتشرب كان جل مرمي نظرهم نزول المطر، وأهم مسارح النظر عندهم السماء ثم إذا كانوا مضطرين إلى مأوى يأويهم وإلى حصن يتحصنون فيه ولا مأوى ولا حصن إلا الجبال»⁽⁴²⁾.

ولذلك يستحسن البدوي هذا الجمع ويقبله، لأنَّ له ما يقابلها في خزانة صوره بينما تأخذ هذه الأمور على الحضري ولا يستطيع الجمع بينها في خياله، مما يؤكد أنَّ سياق الموقف وما يحفل به دوراً في تحديد المعنى والوصول إلى القصد من الكلام.

ويلاحظ أنَّ هذه الأصناف الأربع للمقام (المتكلَّم والمخاطب والسياق والموقف) وما تقتضيه من مطابقة للكلام يمكن أن تشكَّل عند السكاكي نظرية بلاغية قائمة بذاتها تشمل جانبين: جانب لسانياً خالصاً يمثُّل الصِّفَّ الثَّالِثَ (السياق اللغوي)، وجانبًا ما وراء لساني Meta linguistique ويشمل (مقاصد المتكلَّم وحال السامع وسياق الموقف). إنَّ السكاكي من بين علماء العربية الذين عالجو دور السياق بنوعيه الداخلي والخارجي في توضيح المعنى وتحقيق التواصل التام من خلال العلاقة التي يقيمها بين

المتداخلين في توضيح قصد المتنافض بالخطاب من جهة ويسمن وصوله للمخاطب وجنيه لفائدة منه، وكذا دوره في توجيه الخطاب حيث لا يتضح قصد العبارة إلا من خلاله. هذا ما أراد السكاكي قوله بالتعبير اللساني الحديث (اللسانيات التداولية)، تحت فكرة بلاغية قبلية لأن تكون نظرية قائمة بذاتها، وهي فكرة "مقتضى الحال" التي تولّت عنها العبارة التداولية "لكلّ مقام مقال"؟ فالتداولية تعرض للمعنى الاستعمالي وهذا يتضمّن دراسة المنطوق اللغوي دراسة تتجاوز الدراسة النحوية والدراسة الدلالية دون أن تهمّها، إنها تستفيد منها ثم تبني عليها وبعد ذلك تدرس المتكلّم صاحب المنطوق اللغوي وكل ما يتصل بهذا المتكلّم مما له تعلّق بالرسالة اللغوية أو المنطوق كيف نطق؟ ولماذا؟ وما هدفه؟ أو ما قصده»⁽⁴³⁾.

فكرة مقتضى الحال التي يدعو السكاكي لمراعاتها في جل مباحث المفتاح، تشكّل سياقاً تداولياً يتمّ من خلاله دراسة مباحث البلاغة في سياقاتها الاستعمالية لتشمل كل ما يحفّ بها من مقامات، ولذلك رأى الباحث "سعد عبد العزيز مصلوح" أنّ فكرة مقتضى الحال عند السكاكي تعدّ «مشروعًا طيباً يمكن الانطلاق منه وإعادة النظر فيه لصياغة طراز يتنّسم بالدقّة والشمول في ضوء نظرية التواصل الشعري Poetic Communication واللسانيات النفسانية والاجتماعية»⁽⁴⁴⁾.

تبدو، إذن، عناية السكاكي بفكرة مقتضى الحال عملية واعية ومقصودة، حيث جعلها تضطلع بدور المرشد في ضبط المعاني وتحديد المقاصد، بغية تحقيق الفائدة لدى المتكلّم والسامع على حد سواء، فتمكّن المتكلّم من التعبير عمّا يلحّ بخاطره من معانٍ وما يقصده من أغراض بحسب الظروف والمقامات؛ فيختار لمقاصده تراكيب مخصوصة تتّسجم والمقامات التي يوجد فيها مع سامعه، كما تمكّن فكرة "مقتضى الحال" السامع من التّوصل لمقاصد مخاطبيه استناداً لما يحفّ بالكلام من سياقات لغوية ومقامية.

صاحب علم المعاني بحسب السكاكي يتخّير الكيفيات المخصوصة من التراكيب اللغوية ويربطها بمقاماتها أو الحال الملائمة لها، وهو ما على الأديب العمل به في إنتاجه لخطاباته ونصوصه فيختار مما يقدمه له علم المعاني من تصورات فنية للتراكيب اللغوية⁽⁴⁵⁾، ما يتواضع مع مقاصده بحسب الظروف والأحوال، فلكلّ مقام تراكيب مخصوصة تناسبه، وأمّا المتنافي للخطاب فينطلق في عملية عكسية بحسب قدراته

الاستدلالية من تراكيب الكلام المخصوصة وسياقات ورودها اللغوية والمقامية ليصل إلى
قصد المتكلّم ويجني الفائدة من الخطاب، وهو ما نمثل له بالخطاطة التالية: (46)

المتكلّم - القصد → ← المتنقى - الفهم

ومن هنا تظهر أهمية السياق بنوعيه المقالي والمقامي في كشف مقاصد الخطاب
وتحقيق الإفادة لدى السامع، والقصد والإفادة في اللسانيات التداولية قرينتان لهما شأنهما
في ضبط المعنى وتحقيق النجاعة التوافصية.

فخواص تراكيب الكلام توفر للمتنقى (المخاطب) ما يعينه على الوصول إلى
المعنى (عمليات عقلية استدلالية تستند إلى خواص التراكيب والمقام)، ولعل هذا هو هدف
السكاكى من وضع علم المعاني، يقول: «اعلم أنّي مهّدت لك في هذا العلم قواعد متى
بنيت عليها أُعجبت كل شاهد بناؤها، واعترف لك بكمال الحق في صناعة البلاغة
أبناؤها، ونهجت لك مناهج متى سلكتها أخذت بك عن المجهل المتعرّف إلى سواء السبيل
(...) ونصبت لك أعلاما متى انتهيّتها أعزّرتك على ضوالٍ منشودة وحشدت منها ما
ليست عند أحد بمحشودة، ومتّلت لك أمثلة متى حذوت عليها أمنت العثار في مضان
الزلل» (47).

ثم إنَّ السكاكى في دراسته لقانوني الخبر والطلب في علم المعاني قرر أنَّ فعل
الإخبار أو الطلب يتضمّن إنجازاً لجمل ذات مقاصد وأغراض تواصلية عديدة، وتقييد
إنجاز أفعال كلامية مباشرة إذا ما وردت بحسب أصل الاستعمال وتجاوز ذلك لإنجاز
أفعال كلامية غير مباشرة إذا تم خرق أحد شروط إجرائها على أصل الاستعمال ومحدّد
المعنى الذي يضمن سلامته وصول القصد للمخاطب هو السياق أو المقام بصورة عامة
وبذلك فللمقام دور كبير في تحديد أغراض الخبر والطلب، إذا كانت تقييد القصد الحقيقى أم
لا «فمّا امتنع إجراء هذه الأبواب على الأصل تولّد منها ما ناسب المقام» (48)، وينعكس
في شكل الخطاب وبنيته وهذا خلاصة ما توصل إلّيه حديثاً أوستين " أوستين" و " سيرل" في
دراستهما للخبر والإنشاء بفرعيه، وتوصلها إلى كون الأفعال المباشرة ذات أبعاد
اجتماعية تصدر عن مؤسسه بشرية تحكمها أعراف محددة؛ فالجمل بما تحويه من أفعال،
تعبر عن قصد المتكلّمين بها وتضم دلائل ومؤشرات على تلك الأفعال تتبّاع مدّى
إنجازيتها المباشرة وغير المباشرة استناداً إلى السياق، ويلجأ المتنقى للخطاب إلى
استدلالات عقلية مرتبطة به (السياق) تمكنه من التأويل الصحيح لقصد المتكلّم والفهم

الدقيق لمعانيه وأغراضه فهناك معانٍ مضمورة يصعب الكشف عن مقصدتها إلا من خلال التأويل الذي يستند إلى السياق العام الداخلي وخارجي.

ومن مظاهر اهتمام السكاكي بدور السياق في كشف قصد المتكلم وتحديد، جعله وظيفة علم البيان تقوم على أساس شيء من ذلك حيث يعرّف علم البيان بقوله: « هو معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه وبالنقصان ليحتذر بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام ل تمام المراد منه»⁽⁴⁹⁾.

فحدد وظيفة علم البيان في الاهتمام بمطابقة الكلام للمراد منه (القصد)؛ أي أنه يولي عناية للموقف الداخلي للمنتفظ بالخطاب وبذلك يجعل قصد المتكلم مركز اهتمامه وهو ما رأى فيه الباحث محمد عابد الجابري بحثاً في قوانين تفسير الخطاب⁽⁵⁰⁾.

ويتجلى ذلك من خلال مباحث علم البيان إذ من تطبيقات السياق فيها أنَّ الصور البينانية لا يمكن الاعتماد فيها على ظاهر اللُّفْظ وحده في استخلاص المراد أو القصد منها بل غالباً ما يكون المعنى في الدلالة الثانية (الدلالات العقلية الاستلزامية) التي تتجاوز المعنى المعجمي للألفاظ والتركيب ولذلك جعل السكاكي وظيفة علم البيان تقوم على معرفة كيفية إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة تتجسد في الدلالات العقلية الاستلزامية.

ولو نظرنا في الاستعارات والكلنيات التي يهتم بها علم البيان لوجدنا أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياق الاجتماعي الذي ترد فيه ولا تتحدد إلا من خلاله نحو قولنا: "فلانة نؤوم الضّحّى" في المجتمع العربي أو "فلان كثير الرماد"، فلا يمكن كشف معانيها الثواني المقصودة من قبل قائلها إلا بالالتئام لسياقات وروابطها والبيئة التي صدرت فيها، ذلك أنَّ «الصور البينانية في العادة هي عادات استعملية درج عليها أصحاب اللغة ولا يمكن فهم مغزاها خارج إطارها الذي تستعمل فيه بالاعتماد على ظاهر اللُّفْظ وحده»⁽³⁾.

فعبارة "مقتضى الحال" عنصر دلالي وتداعي مهم في البلاغة العربية عموماً، لا عند السكاكي فحسب، ويسمى بشكل فعال في استخلاص المعاني وتوليد الدلالات التي تتجاوز المعنى الحرفي للجمل إلى معانٍ ثوان تحمل دلالات عقلية استلزامية نحو التي يعالجها علم البيان.

يضم علم البيان، إذن، مظاهر تداولية بارزة، للسياق بوجه عام دور في كشفها وكشف مقاصد المتكلمين منها، وهو ما سيتم طرحه له في الفصل الثالث من المذكرة، حيث جعل السكاكي وظيفة علم البيان تقوم على أساس من فكرة السياق والمقام معروفة

« هو معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه وبالنّقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام ل تمام المراد منه»⁽⁵¹⁾. وعموماً ففكرة السياق، عند السكاكي، بنوعيه المقالي والمقامي وما ينطوي تحتهما تعدّ الأساس في كشف مقاصد المتكلمين من خلال ما تهويه خطاباتهم من خواص تركيبية تعكس تلك المقاصد و اختيارات المتكلم لها، وكذا إفاده المخاطبين بكشف المعاني الثاني في علم المعاني، والدلالات العقلية الاستنادية التي يعني بها علم البيان. فالمقام مظهر بارز من المظاهر التّداولية يتمّ من خلاله مراعاة قصد المتكلم وغرضه وحال السامع وما يحيط بهما من ظروف وأحوال، كما يتمّ من خلاله الانتقال من الدلالة التّحوية المجردة التي تمثل مستوى أول سماه السكاكي بمستوى أصل المعنى إلى مستوى ثان ذي دلالات مقامية مخصوصة.

الهوامش:

- (1) ينظر: السياق والنص الشعري من البنية إلى القراءة: علي آيت أوشان، مطبعة النّجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2000، ص 16.
- (2) نفسه، ص 16، 17.
- (3) Jean Dubois et autres: Dictionnaire de linguistique, larouss, Paris 1999, p: 116.
- (4) ibid, p: 116.
- (5) اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2004، ص 337.
- (6) بلاغة الخطاب وعلم النّص: صلاح فضل، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني بيروت، ط1، 2004، ص 26.
- (7) نظرية البلاغة: عبد الملك مرتضى، دار القدس العربي، الجزائر، ط2، 2010، ص 166.
- (8) نظرية أفعال الكلام العامة: جون أوستين، كيف تنجز الأشياء بالكلام، ترجمة: عبد القادر قيني، أفريقيا الشرق، (دط)، 1991، ص 65.
- (9) لا يختلف مفهوم المقام عن مفهوم الحال ويشمل «مجموعة الاعتبارات والظروف والملابسات المحيطة بالنشاط اللغوي وتؤثر فيه بحيث لا تتجلى دلالة الكلام إلا في ظلّها»

- كتّاب اصطلاحات الفنون: التهانوي، وضع حواسيه أحمد حسن منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1991، المجلد 3، ص 574.
- (10) مفتاح العلوم: السكاكي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000، ص 256، 257؛ وقد تم نقل النص كما هو رغم طوله للضرورة المنهجية والمعرفية، كي لا يختل معناه وتتبدى بوضوح مقاصد السكاكي من خلاله.
- (11) معالجة المعنى في التراث الفكري العربي: خالد عبد الرؤوف الجبر، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، العدد 90، 2000، ص 114.
- (12) ينظر: مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء: حامد صالح خلف الريبيعي، مكتبة الملك فهد الوطنية، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية، (دط)، 1996م، ص 575.
- (13) البقرة: الآية 143.
- (14) مفتاح العلوم: السكاكي، ص 340.
- (15) القصص: الآية 20.
- (16) يس: الآية 20.
- (17) مفتاح العلوم: السكاكي، ص 344.
- (18) نظرية أفعال الكلام العامة: أوستين، ص 120، 121.
- (19)" اللغة ودلائلها، محمد سویرتی، تقریب تداولی للمصطلح البلاغی" ، عالم الفکر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، 2000، ص 30؛ و " معالجة المعنى في التراث الفكري العربي": خالد عبد الرؤوف الجبر، ص 114.
- (20) مفتاح العلوم: السكاكي، ص 256.
- (21) ينظر: البلاغة والاتصال، جميل عبد المجيد، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (دط)، 2000، ص 34، 35؛ وفي البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية: سعد عبد العزيز مصلوح، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2006، ص 78، 79.
- (22) بلاغة الوفرة وبلاعنة الندرة: نور الهدى باديس، مبحث في الإيجاز والإطناب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر تونس، ط1، 2001م، ص 14.
- (23) مفتاح العلوم: السكاكي، ص 38.
- (24) نفسه، ص 249.

- (25) نفسه، ص 256.
- (26) مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء: حامد صالح خلف الريبيعي، ص 543؛ وينظر: في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية: سعد عبد العزيز مصلوح، ص 78، .79
- (27) مفتاح العلوم: السكاكي، ص 256.
- (28) العقل واللغة والمجتمع: جون سيرل، ترجمة: سعيد الغانمي، منشورات الاختلاف، الجزائر، المركز الثقافي العربي لبنان، ط1، 2006، ص 128، وينظر: ص 149، وص 151.
- (29) مفتاح العلوم: السكاكي، ص 256.
- (30) "اللغة ودلائلها تقريب تداولي للمصطلح البلاغي": محمد سويرتي، ص 38.
- (31) ينظر: "علم التركيب الوظيفي في مشكلة الحدود بين النحو وعلم المعاني": دلال وهبة، حسن الأبيض، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلس التّشّر العلمي، جامعة الكويت، العدد: 70 ، 2000، ص 148.
- (32) "البلاغة العامة والبلاغة المعممة": محمد العمري، مجلة فكر ونقد، الرباط، المغرب، العدد 25، 2000؛ وينظر: البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص 492.
- (33) تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية: عمر بلخير، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2003، ص 103.
- (34) مفتاح العلوم: السكاكي، ص 258.
- (35) نفسه، ص 258.
- (36) مفتاح العلوم: السكاكي، ص 256.
- (37) استراتيجيات الخطاب: عبد الهادي بن ظافر الشهيري، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، ط1، 2004، ص 204.
- (38) مفتاح العلوم: السكاكي، ص 256، 257؛ وينظر: المصدر نفسه، ص 265-295.
- (39) مفتاح العلوم: السكاكي، ص 364 .
- (40) الغاشية: 20 - 17.
- (41) مفتاح العلوم: السكاكي، ص 366.

- (42) نفسه.
- (43) في البراغماتية الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة: علي محمود حجي الصراف، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2010، ص 7.
- (44) في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية: سعد عبد العزيز مصلوح، ص 78.
- (45) ينظر: مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء: حامد صالح خلف الريبيعي، ص 581.
- (46) "البلاغة العربية من حيث هي موقف تلق (إستراتيجية القصد والغرض والقارئ القياسي)"، صالح بن غرم الله، ص 48.
- (47) مفتاح العلوم: السكاكي، ص 413؛ ومقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء، ص 416.
- (48) نفسه، ص 416.
- (49) مفتاح العلوم: السكاكي، ص 249.
- (50) ينظر: بنية العقل العربي: محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط2، 1987، ص 97.
- (51) مفتاح العلوم: السكاكي، ص 249.

